مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الدبلوماسية الوقائية وفق ميثاق الأمم المتحدة (ماهيتها والصعوبات التي تواجهها)
اسم الكاتب: د. لؤي محمد صيوح، د. رامي كاسر لايقه، نور يوسف علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6012
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Preventive Diplomacy In Accordance With The United Nations Charter (What It Is And The Difficulties It Faces)

Dr Louay Muhammad Sayouh[*]
Dr Rami Kasser Layka[**]
Nour Yousef Ali[***]

(Received 26 / 10 / 2023. Accepted 15 / 1 / 2024)

□ ABSTRACT □

The aim of this study was to explore the concept of preventive diplomacy within the framework of the United Nations Charter, present its main applications, discuss the challenges it faces, and identify the reasons for its failure in many cases. To achieve this, the researcher collected information related to preventive diplomacy as a peaceful means to resolve both internal and international conflicts. The study also analyzed the reasons and difficulties encountered by the United Nations in implementing this approach in order to assess its effectiveness in achieving international peace and security. The study reached several conclusions; including the fact, that effective implementation of preventive diplomacy requires a precise understanding of the facts and reasons leading to tensions and conflicts. Additionally, there are various challenges that hinder the effective application of preventive diplomacy. Despite some improvements in crisis management and tension reduction, further efforts are needed to achieve the goal of preventive diplomacy on a larger scale and with greater effectiveness.

Keywords: preventive diplomacy, the United Nations, early warning, international peace and security.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor, Economics And Planning Department (International Relations) ،Economic Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Associate Professor, Economics And Planning Department (International Relations) ،Economic Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***] **Postgraduate Student, Economics And Planning Department (International Relations), Economic Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.Nour.Ali@tishreen.edu.sy**

الدبلوماسية الوقائية وفق ميثاق الأمم المتحدة
(ماهيتها والصعوبات التي تواجهها)

الدكتور لؤي محمد صيّوح*
الدكتور رامي كاسر لايقه**
نور يوسف علي***

(تاريخ الإيداع 26 / 10 / 2023. قُبِل للنشر في 15 / 1 / 2024)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدبلوماسية الوقائية ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة، وعرض لأهم تطبيقاتها، والصعوبات التي تعترضها وصولاً إلى تحديد الأسباب التي تؤدي إلى فشل هذه الوسيلة في الكثير من الحالات، وفي سبيل ذلك قامت الباحثة في جمع المعلومات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية كإحدى الوسائل السلمية لحل النزاعات الداخلية منها والدولية، مع اللجوء إلى تحليل الأسباب والصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في تطبيق هذه الوسيلة بغية التوصل إلى مدى فعاليتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التطبيق الفعال للدبلوماسية الوقائية يتطلب معرفة دقيقة للحقائق والأسباب التي تؤدي إلى حدوث التوترات والصراعات، بالإضافة إلى أن هنالك مجموعة من الصعوبات التي تعترض تطبيق الدبلوماسية الوقائية بشكل فعال، على الرغم من التحسينات في بعض الأزمات وتخفيف التوترات، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لتحقيق هدف الدبلوماسية الوقائية بشكل أكبر وأكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوقائية، الأمم المتحدة، الإنذار المبكر، السلم والأمن الدوليين.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
Nour.Ali@tishreen.edu.sy

مقدمة:

بعد النتائج الكارثية التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية، تم تأسيس الأمم المتحدة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف النبيلة لخدمة البشرية بأكملها، فقد تم استخدامها كأساس لتجاوز التحديات التي تواجه العالم في ظل الحروب والصراعات المسلحة، وذلك من خلال تعزيز القدرة على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي، شهد العالم العديد من النزاعات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي لم تقتصر فقط على الدول المتورطة في تلك النزاعات، بل تأثرت بها أيضًا دول الجوار. لذلك، قام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالتركيز على هذه النزاعات ومحاولة منع تفاقمها قبل أن تتحول إلى صراع مسلح، كما حاولوا التدخل في مراحل مبكرة من هذه النزاعات بعد اندلاع العنف، والسعي لإجراء تسويات نهائية تضمن عدم عودة الأطراف إلى النزاع مرة أخرى.

في ستينات القرن الماضي، حقق المجتمع الدولي نجاحاً نسبياً في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية؛ ومن ثم تحول تركيزه إلى معالجة النزاعات التي قد تنشأ داخل الدول أو بين الدول واستخدمت أزمة غزو العراق للكويت في تسعينات القرن الماضي كنقطة انطلاق لوضع أجندة لتحقيق السلام.

هذا وتكمن أهمية الأمم المتحدة في دورها الرئيسي في تحقيق الهدف الأساسي منها وهو تجاوز الفوضى الدولية وإرساء الهياكل الأساسية للحد من النزاعات الدولية، وتستخدم الأمم المتحدة وسيلة تحرك رئيسية وهي الدبلوماسية الوقائية لتأمين السلم العالمي حيث إن العمل على الوقاية من الصراعات يؤدي إلى تفادي كوارث كبيرة، والعالم في هذا العصر الذي تحكمه العولمة والتقارب بحاجة إلى التفاوض والحوار.

فالدبلوماسية الوقائية تهدف إلى وضع حد للأزمات والنزاعات قبل اندلاعها، نظراً لصعوبة إيجاد حلول لها بعد اندلاعها، وتكلف هذه الأزمات الكثير من الضرر على الصعيد الإنساني والاقتصادي والعسكري، كما أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وخاصة أنه من الصعب التعامل مع النزاعات العنيفة بعد اندلاعها، حيث إنها تتطلب جهوداً أكبر مقارنةً بالوقاية منها من خلال الوسائل الدبلوماسية.

مشكلة البحث:

إذا كانت الدبلوماسية الوقائية تعني محاولة احتواء النزاعات أو الأزمات قبل اندلاعها واستفحالها وتحولها إلى حروب ونزاعات دولية من الصعب التكهن بها، وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الوقائية أثبتت في أكثر من أزمة جدواها، إلا أن الإشكالية تكمن في بعض الأزمات والتطبيقات الدولية للدبلوماسية الوقائية والتي كان من الممكن التوصل فيها إلى حلول قبل اندلاع النزاع المسلح وتجنب الخسائر البشرية والمادية التي آلت إليها، لو أن الأمم المتحدة والقوى الفاعلة الدولية تحركت في الوقت المناسب، عند ظهور المؤشرات والإنذار المبكر لاحتمال اندلاع نزاع مسلح وعنف.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما هي الدبلوماسية الوقائية وأبرز تطبيقاتها والصعوبات التي تواجهها؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1-ما هي أهمية الدبلوماسية الوقائية كأحد آليات الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين؟

2-ما هي أبرز التطبيقات الدولية للدبلوماسية الوقائية؟

3-ما هي الصعوبات التي تواجه الدبلوماسية الوقائية؟

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية البحث في المساهمة ولو بشكل بسيط في تعزيز ثقافة المنع الوقائي للنزاعات، حيث إن الدبلوماسية الوقائية تعتبر إحدى أهم الآليات التي تلجأ إليها الأمم المتحدة لخفض مستوى التوتر والحد من الصراعات في العلاقات الدولية، كما أنها تعد أحد أساليب التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، لذلك فإن الأساس القانوني للدبلوماسية الوقائية يستند بالأصل لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة للدور المميز المناط بالأمين العام للأمم المتحدة في العمل على قيادة وتوجيه الدبلوماسية الوقائية، بغية تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة من اتباع هذه الآلية في تحقيق الخير للبشرية واستتباب للسلم والأمن الدوليين.

أهداف البحث:

لما كانت الدبلوماسية الوقائية تلعب دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات والصراعات الدولية وتخفيف حدة التوترات، لذلك فقد عملت الأمم المتحدة على تحديد مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية لتحقيق فعالية تطبيق هذا النوع من الوسائل السلمية، وبناء على ذلك هدف هذا البحث بصورة أساسية إلى عرض أهم الصعوبات التي تعيق تحقيق الغاية من وسيلة الدبلوماسية الوقائية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال عرض العوائق التي تواجه الأمم المتحدة في قيادة وتوجيه الدبلوماسية الوقائية لحل النزاعات والصراعات

فرضيات البحث:

1-تعد الدبلوماسية أحد أهم أركان نجاح السياسة الخارجية للدول، حيث إنها تلعب دوراً مهماً في تحديد قوة الدولة وسياستها في المجتمع الدولي.

2-تتمتع الأمم المتحدة بصلاحيات واسعة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ومن أهمها اللجوء إلى آلية الدبلوماسية الوقائية لمنع تطور النزاعات إلى صراعات واستخدام للعنف.

3-إن عدم تحرك الأمم المتحدة عند ظهور المؤشرات والإنذار المبكر لاحتمال اندلاع نزاع مسلح وعنف يعتبر أحد أهم أسباب فشل محاولتها في احتواء بعض الأزمات باستخدام الدبلوماسية الوقائية.

منهجية البحث:

لدراسة مسألة الدبلوماسية الوقائية كأحد آليات الأمم المتحدة للحد من النزاعات بصورة سلمية سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لهذا البحث بغية الوصول إلى استنتاجات علمية موضوعية.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تتمحور هذه الدراسة حول آليات تطبيق الدبلوماسية الوقائية والتي بدأت في عام 1956 في أزمة السويس وامتدت حتى يومنا هذا.

- الحدود المكانية: ستتركز هذه الدراسة حول تطبيقات الدبلوماسية الوقائية ضمن إطار الأمم المتحدة في مختلف الدول وتركزت الدراسة على ذكر أزمة السويس وحرب الخليج الأولى وتجربة رواندا.

الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

- رسالة (لحلوح، بلقاسم، 2004)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، بعنوان: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الدبلوماسية وعرض مدى نجاعة الجزائر في اتباعها لأسلوب الدبلوماسية عند محاولتها التدخل لحل النزاعات المسلحة كالنزاع الإثيوبي والإرتيري.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الدبلوماسية الوقائية الجزائرية أثبتت في الكثير من النزاعات نجاحها وفعاليتها، وهذا تجلى في العديد من النزاعات التي كانت الجزائر تلعب فيها دور الوساطة، وخاصة النزاع الإرتيري الأثيوبي والذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين.

– رسالة (مدلل، حفناوي، 2012)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، بعنوان:

الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التدابير والنصوص المتخذة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومدى فاعلية هذه النصوص، بالإضافة إلى عرض دور المنظمات الدولية والإقليمية وبخاصة مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المفاهيم التي اصطدمت بها الدبلوماسية الوقائية جاءت كنتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيئة الأممية، والسلوك الانفرادي الذي طالما ميز تصرفاتها، ونتيجة لذلك لم يتمكن المجتمع الدولي من رسم استراتيجية شاملة لحفظ السلم والأمن الدوليين تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة.

– مقالة (شنون، قصي، 2023)، مقالة، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العراق، بعنوان:

الدبلوماسية الوقائية أداة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الدبلوماسية والوقائية وبيان مدى استخدامها في العلاقات السياسية العراقية وعرض أسباب ضعفها في العراق.

توصلت هذه الدراسة إلى أن النشاط الدبلوماسي الفعال للحكومة العراقية له فضل كبير في استعادة دور العراق السياسي المحوري في المنطقة التي تشهد صراعات وأزمات خطيرة والتي تحتاج إلى مواقف ومعالجات تنسيقية فعالة والاقناع الهادئ دون اللجوء إلى القوة.

– **الدراسات الأجنبية:**

– مقالة (Stephen John Stedman، 2004)، مقالة، كلية الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكنز، ولاية ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان:

Overselling 'Preventive Diplomacy"

(المبالغة في الترويج لـ "الدبلوماسية الوقائية")

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إثبات بأن الادعاء بأن التدخل الدولي في الحروب الأهلية يمكن أن يحقق السلام ويعيد بناء الدول والمجتمعات المدنية، هو ادعاء اختفى في شوارع مقديشو ومونروفيا. ويهدف إلى محاولة التأكيد على أنه لو تم التحرك في وقت مبكر بما فيه الكفاية في الصومال ورواندا والبلقان، لكان من الممكن تجنب هذه المآسي الإنسانية دون تكلفة أو مخاطر تذكر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن إن مهام الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات ليست واضحة بذاتها ولا محايدة من حيث القيمة، كما يبدو أن بعض مؤيديها يعتقدون أن الدبلوماسية التي تهدف إلى حل الصراعات الطويلة الأمد قد

تضطر إلى الانحياز إلى جانب ما وإجبار الأطراف الضعيفة على تقديم تنازلات. كما أن الدبلوماسية التي تهدف إلى إدارة الصراع بحيث لا يصبح عنيفاً قد تضطر إلى التضحية بالسعي إلى تحقيق العدالة احتراماً للأقوياء.

– مقالة (Steven Zyck، 2012)، مقالة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان:

Preventive Diplomacy and Conflict Prevention: Obstacles and Opportunities.

(الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات: العوائق والفرص).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة عرض أن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات لا تزال تواجه عقبات هائلة. ولذلك، تناولت هذه المقالة بعض العقبات المتكررة والمحاولات الفاشلة فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات وغيرها من أشكال الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى وقف الصراعات المسلحة قبل أن تتصاعد إلى أعمال عنف واسعة النطاق هي موضوع نقاش مكثف. وعلى الرغم من ارتقائها إلى مستوى قياسي في الأمم المتحدة، حيث نوقشت في الجمعية العامة وتم تناولها في تقارير بارزة من الأمين العام، فإن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات لا تزال تواجه عقبات هائلة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة:

في كونها قامت بعرض مفهوم الدبلوماسية الوقائية التي تعد إحدى الوسائل السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والتي كانت الغاية منها محاولة منع تطور النزاعات إلى صراعات مسلحة والعمل على احتواء هذه النزاعات بغية المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وقد أضافت هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة:

في أنها تناولت دور الأمم المتحدة وبصورة خاصة دور الأمين العام للأمم المتحدة في قيادة وتوجيه الدبلوماسية الوقائية، بالإضافة إلى عرض الصعوبات والمعوقات التي تعترض الأمم المتحدة والتي تسبب فشل محاولاتها في احتواء بعض الأزمات.

النتائج والمناقشة:

1-مفهوم الدبلوماسية الوقائية:

ميثاق الأمم المتحدة هو وثيقة أساسية تحدد هيكل وأهداف المنظمة وبالفعل، منذ صياغته في العام 1945، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على نصوصه؛ ولما كان من المعروف أن بيئة العلاقات الدولية تغيرت بشكل كبير منذ ذلك الحين، وهناك حاجة لمراجعة دورية للميثاق لضمان توافقه مع تلك التغييرات، لذلك تم وضع مقترحات متعددة لإصلاح وتطوير ميثاق الأمم المتحدة بهدف تحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل. وفي هذه الدراسة، سنركز على عرض أهم الأفكار التي تم طرحها لإعادة الروح إلى الميثاق وزيادة قدرتها ضمن إطار الميثاق وأحكامه، وقد اشتملت هذه المقترحات على مجموعة من الأفكار لتعزيز ميثاق الأمم المتحدة وتفعيل دور الدبلوماسية الوقائية وتعزيز قدرات المنظمة في منع النزاعات وتهدئة التوترات الدولية. بالإضافة إلى محاولة تعزيز التعاون الدولي وتحسين آليات صنع القرار وتعزيز التمثيلية العادلة للدول الأعضاء في الهياكل القرارية للأمم المتحدة، ولذلك كان من المهم أن تتم مناقشة

هذه الأفكار ودراستها بعناية لضمان تعزيز دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم الدولي وبنائه وتحقيق أهدافها الأساسية[1].

حيث يعد النزاع المسلح، سواء كان دولياً أم غير دولي، من أحد عناصر العلاقات الدولية الثابتة، وهو يعد مرحلة قصوى لظاهرة الصراع بين الدولتين أو بين الجماعات داخل الدولة الواحدة، كما يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أساسيات العلاقات الدولية أيضاً. ولذلك، سعت مختلف الدول والمنظمات الدولية إلى العمل على احتواء النزاعات المسلحة حال اندلاعها، أو إلى الحيلولة دون تفاقم الصراعات الدولية والداخلية، كي لا تصل إلى مرحلة استعمال القوة المسلحة، أو التهديد باستعمالها وبالتالي تهديد السلم والأمن في المجتمع الدولي، لذلك تعمل الدول والمنظمات الدولية على احتواء النزاعات المسلحة والحيلولة دون انتشارها أو تفاقمها، للحفاظ على السلم والأمن في المجتمع الدولي. يتم ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية والحوار ووسائل الوساطة والتفاوض، بحيث تهدف هذه الجهود لتحقيق الاستقرار وتسوية النزاعات بطرق سلمية، وتعزيز التعاون الدولي والتفاهم المشترك لتجنب تصعيد الصراعات والتداعيات السلبية التي قد تنجم عنها[2].

وبالفعل، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الدولي تحولاً كبيراً في نمط الصراعات والنزاعات، حيث إنه بدلاً من النزاعات المسلحة بين الدول، ظهرت العديد من الصراعات الداخلية التي تطورت بسرعة إلى نزاعات مسلحة غير دولية، وقد تسببت هذه النزاعات في خسائر مادية وبشرية هائلة تفوق ما تسببت به النزاعات المسلحة الدولية، بالإضافة إلى ذلك تفاقمت المظاهر الأخرى التي تهدد الاستقرار العالمي، مثل الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والإرهاب الدولي. وفي سبيل الحد من هذه المظاهر السلبية، بدأ المجتمع الدولي في وضع آليات قانونية وسياسية لمنع الصراعات الدولية وغير الدولية من التطور إلى مرحلة النزاعات المسلحة، وكان المنع الوقائي للصراعات يعتبر أسلوباً حاسماً لتحقيق السلم والأمن العالمي، وهو الوسيلة الأكثر نجاحاً لمنع معاناة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، ومن أجل ذلك، يعمل المجتمع الدولي على تعزيز العدالة الدولية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، كل هذه الجهود تهدف إلى خلق بيئة سلمية ومستقرة للدول وللأفراد كما أن التعاون الدولي والتفاهم المشترك هما المفتاح للتغلب على التحديات العالمية والحفاظ على السلم والأمن[3].

وبالتالي يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها "مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلاً أو منع تصاعدها أو تحولها إلى صراعات مسلحة والعمل على وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصارها ضمن نطاق أطرافها الأصلية"[4]، حيث تلعب الدبلوماسية الوقائية دوراً محورياً في جميع أنشطة الأمم المتحدة، إلى الدرجة التي يسهى في بعض الأحيان فيها عن الانتباه إلى ما تقدمه من إسهامات محددة، وربما كان أشد أنواع الدبلوماسية الوقائية دقة، هو الدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة بين قوى سياسية متخاصمة،

[1] Nafaa, Hassan, Reforming the United Nations, Center for Research and Political Studies, Cairo University, 1995, p.165.

[2] Mudallal, Hafnawi, Preventive Diplomacy to Maintain International Peace and Security, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Kheidar University, Algeria, 2012, p.86.

[3] Al-Khazandar, Sami Ibrahim, Preventive Prevention of Civil and International Conflicts (A Theoretical Framework), Arab Journal of Political Science, No. 32, 2011, p.72.

[4] Ghali, Boutros, The Peace Agenda, Report of the Secretary-General of the United Nations for the year 1992.

داخل بلد ما بأمل منع أو تسوية الصراعات التي يمكن إن تركت أن تتفاقم، وأن تشكل بمرور الوقت تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين[5].

هي كذلك "العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها". ومهام الدبلوماسية الوقائية، يمكن أن يتولاها الأمين العام للأمم المتحدة شخصياً، أو عبر مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو عبر الوكالات والبرامج المتخصصة للأمم المتحدة، أو عبر المنظمات الإقليمية وموضوعها لم يعد يقتصر على الصراعات الدولية، بل يشمل أيضاً الصراعات المحلية الداخلية، على اعتبار أن الدبلوماسية التقليدية لم تكن تولي اهتماماً يذكر لهذا النوع من الصراعات، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الصراعات أصبح يشكل تهديداً أكبر للاستقرار العالمي وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[6].

وقد تم توسيع مفهوم الدبلوماسية الوقائية ليشمل جميع الإجراءات والمساعي السلمية لحل المنازعات الدولية وفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، يشير مفهوم الدبلوماسية الوقائية حسب هذه المنظور إلى التعامل السلمي والتفاوض بين الدول لحل أي نزاع بينها، كما أنه يشمل أيضاً المساعي والإجراءات التي تتخذها الدول أو المنظمات الإقليمية أو الدولية لمنع نشوب النزاعات بين الدول وتفادي تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة، هذا وتشمل هذه الإجراءات عمليات المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والهدف من هذه الإجراءات هو تجنب انتشار النزاعات والحيلولة دون تصعيدها عند وقوعها[7].

2-أهمية الدبلوماسية الوقائية كآلية للأمم المتحدة: إن الهدف الرئيسي خلف إنشاء منظمة الأمم المتحدة، هو حفظ السلم والأمن الدوليين، كما ورد ذلك في المادة (1/1) من الميثاق إضافة للإشارة التي وردت في الفقرة الأولى من الديباجة، فالميثاق وضع مفهومي السلم والأمن على رأس الأولويات والمقاصد التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، كما أن المادة (1/1) تشير إلى ثلاثة أنواع من إجراءات حفظ السلم والأمن الدوليين، وهي إجراءات جماعية وقائية وإجراءات إزالة المخاطر المهددة للسلم وأخرى قمعية لمجابهة حالات العدوان أو تهديد السلم والإخلال به[8].

وعلى مر السنين، شهد المجتمع الدولي العديد من الحروب والنزاعات التي تسببت في مآسي وآلام للشعوب والأمم. وبناءً على ذلك، عملت منظمة الأمم المتحدة بشكل جدي بغية الحد من النزاعات وتجنب الآثار السلبية التي تترتب عليها، حيث قامت المنظمة بوضع مجموعة من الوسائل للوقاية من النزاعات الدولية وللتعامل مع آثارها، سواء في الميثاق أو في نصوص أخرى؛ وعلى الرغم من اختلاف هذه الوسائل في شكلها وطبيعتها، فإن الهدف العام والمشترك بينها هو الحد من النزاعات المسلحة والحفاظ على السلم والأمن، وقد اعتمدت الوسائل المستخدمة في الدبلوماسية الوقائية على الأساليب السياسية والدبلوماسية والقضائية، والعنصر المشترك بين هذه الوسائل هو افتراض وجود اتفاق بين الأطراف المتنازعة للعمل على الحد من حدة النزاعات الدولية، وقد تم تسمية هذه الوسائل بالدبلوماسية الوقائية، ولكن هذا المفهوم لم يكن موحداً بين الجميع، حيث يرى البعض أن الدبلوماسية الوقائية تحد من خطر النزاعات الدولية

[5] Excerpts from the annual report of the Secretary-General of the United Nations for 1998.

[6] Al-Hazzat, Muhammad, Lectures on the History of Contemporary International Relations, Al-Massa Press, Morocco, 2009, p.379.

[7] Misbah, Zayed Abdullah, Diplomacy, Dar Al-Jeel, first edition, Beirut, 1999, p.125.

[8] Karam, Muhammad Al-Akhdar, Preventive Diplomacy between the Texts of the Charter and the Peace Agenda, Arab Journal of Political Science, Arab Association for Political Science, No. 41, Beirut, 2007, p.120.

وتسعى لتحقيق تسويات، بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على منع حدوث النزاعات الدولية قبل حدوثها، من خلال التحقيق في أسبابها ومحاولة احتوائها والقضاء عليها قبل أن تتصاعد وتتحول إلى حروب[9].

3-إطار نشاط الدبلوماسية الوقائية: مما تقدم من تفسيرات يتضح أن الدبلوماسية الوقائية تأخذ بأسباب المعالجات المبكرة لمنع نشوب الأزمات والمنازعات، وأنها تعمل على احتواء الأزمات حين وقوعها حتى لا تستفحل وتقود إلى الأسوأ، وعليه فإن نطاق تطبيقها يكون على المستويين الاقليمي والدولي، وبما أن المفهوم السائد هو ربط الدبلوماسية الوقائية باهتمامات ونشاط الأمم المتحدة في إطار مهمتها الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بالتالي أضحت الأهداف التي تعمل – الدبلوماسية الوقائية– على تحقيقها هي ذات الأهداف والمقاصد التي تقود نشاط الأمم المتحدة على نحو ما تضمنه الفصل الأول والسادس والسابع من الميثاق، حيث تخلص هذه الفصول إلى حفظ السلم والأمن الدوليين ودعوة أطراف النزاع إلى حله سلمياً، والإجراءات الواجب اتخاذها عند تهديد السلم والأمن الدوليين، ثم التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية لحفظ السلام[10].

4-آليات الدبلوماسية الوقائية: يمكن النظر إلى الدبلوماسية الوقائية، من زاويتي نظر مختلفتين ولكنهما متكاملتين: النظرة الشمولية أي فلسفة الدبلوماسية الوقائية أو جانبها النظري، ثم النظرة الخاصة، أي مختلف العمليات الإجرائية الكفيلة بتنزيل فلسفة الدبلوماسية الوقائية إلى أرض الواقع.

4-1 المنظور الشامل للدبلوماسية الوقائية: تتميز الدبلوماسية الوقائية بمنظورها الشمولي، حيث تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتصعيد النزاعات القائمة وتحويلها إلى صراعات مسلحة، وتعمل هذه الدبلوماسية أيضاً على وقف انتشار الصراعات عند وقوعها، وتتكامل الدبلوماسية الوقائية مع مفاهيم أخرى مهمة مثل صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم، كما يمكن تمييز الدبلوماسية الوقائية على عدة مستويات، سواء حسب الجهة المسؤولة عن تفعيلها أو حسب نطاقها الجغرافي أو حسب كثافة العمليات الإجرائية المطلوبة. ومع ذلك، يعتبر التمييز الأهم هو تقسيمها حسب المدى الزمني المطلوب لتفعيلها لمنع نشوب النزاع المسلح. وبناءً على هذا المعيار، يمكن تمييز نوعين من الدبلوماسية الوقائية[11].

أولاً: الدبلوماسية الوقائية المباشرة: أو الدبلوماسية الوقائية القصيرة المدى وهي التي تستخدم للتدخلات السريعة والفعالة لمنع تصاعد النزاعات والتدخل في المراحل المبكرة قبل حدوث الصراعات المسلحة، وتشمل هذه الدبلوماسية تحركات سياسية ودبلوماسية سريعة وتدخلات إنسانية للحفاظ على السلم والاستقرار، وبالتالي فهي تهدف إلى منع الصراع على المدى القصير والمنظور، أي أنها تباشر في مرحلة الأزمة، التي يحتمل جداً أن تدخل مرحلة خطر التصعيد العسكري وزيادة حدته وانتشاره، وبالتالي تكون الضرورة ملحة ومباشرة إلى فعل عمل معين لمنع التصعيد أو ازدياد كثافة الصراع، وغالباً ما يقوم بتفعيل إجراءات الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة طرف ثالث أو وسيط[12].

ثانياً: الدبلوماسية الوقائية غير المباشرة: وهي الدبلوماسية الوقائية طويلة المدى، والتي تتطلب جهوداً مستدامة ومتواصلة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التسويات العادلة والديمقراطية وتعزيز الأمن والتنمية، هذا وتستهدف هذه

[9] Karam, Muhammad Al-Akhdar, Preventive Diplomacy between the Texts of the Charter and the Peace Agenda, previous reference, p.120.

[10] Abdul Hamid, Abdul Latif, Preventive Diplomacy and Crisis Management, Journal of Political Research, third issue, Sana'a, 1999, p.26.

[11] Shannon, Qusay Mijbel, Diplomacy is a Tool for Achieving International Peace and Security, Maysan Journal of Academic Studies, Volume 22, Issue 46, 2023, p.223.

[12] Dana Ali Saleh Al-Barzanji, The impact of information and communications technology on diplomatic structures and practices, International Political Journal, p.47.

الدبلوماسية منع نشوب النزاعات المسلحة من خلال تعزيز القيم السلمية والتعاون بين الدول وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهي تنسحب على الإجراءات الوقائية البنيوية، للصراعات الكامنة، والتي يحتمل أن تؤدي على المدى البعيد إلى نشوب نزاعات مسلحة، وبالتالي فعمل الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة، يعنى بتوفير الظروف، أو البيئة الوطنية، أو الإقليمية أو الدولية التي من شأنها أن تقلل من احتمال الصراع إلى أدنى حد ممكن، أو على الأقل عدم التهديد بتحويلها إلى صراعات مسلحة، وهو ما يعرف بالمنع الوقائي العميق، أو البنيوي، مثل تخفيف حدة الفقر أو القضاء عليه، مكافحة مظاهر الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، نشر الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ودعم التكتلات الإقليمية وخلق الآليات الدبلوماسية، والتحكيمية والقضائية لفض المنازعات، ولنا في السياسة الأمنية الأوربية خير مثال للدبلوماسية الوقائية الشمولية التي تتضمن:

- سيادة الحكم الديمقراطي الكفء.
- انتشار الحكم الرشيد.
- دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي.
- معالجة الفساد وسوء استخدام السلطة.
- بناء سيادة القانون.
- حماية حقوق الإنسان.

باستخدام هذه الأدوات والتقسيمات، يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على السلم والتعايش السلمي بين الدول وتجنب النزاعات المسلحة وآثارها الخطيرة على الإنسانية، فهذه العناصر تشكل أفضل الوسائل لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وهي عناصر لعملية شاملة ذات أبعاد سياسية، واقتصادية واجتماعية وحقوقية، أساسها احترام الإنسان وخدمته وحماية مستقبله[13].

4-2 المنظور الخاص للدبلوماسية الوقائية: في المنظور الخاص بالدبلوماسية الوقائية، يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة السابق "بطرس غالي" على أهمية العلاقة الترابطية بين مفاهيم صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلم، حيث يرى أن هذه المفاهيم تتكامل ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، حيث تعمل جميعها معاً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستعادتهما في حالة الانحراف عنهما، وعند التركيز بشكل حصري على الدبلوماسية الوقائية، يرى "بطرس غالي" أنها تعتمد على خمسة عناصر إجرائية تكون أساساً لها وتستند إليها في العلاقات الدولية، وقد أشارت أجندة السلام إلى مجموعة من الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الوقائية لتحقيق أهدافها والمساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتشمل هذه العناصر الإجرائية تدابير بناء الثقة وإنشاء لجان لتقصي الحقائق وتطبيق آلية الإنذار المبكر والانتشار الوقائي؛ وتهدف هذه العناصر إلى تعزيز الثقة وتوفير المعلومات الضرورية لفهم النزاعات المحتملة والتصدي لها في مراحل مبكرة قبل أن تتفاقم، كما تهدف أيضاً إلى نشر القوات الدولية أو القوات الدبلوماسية في المناطق المعرضة للتوتر للحد من النزاعات وتعزيز الاستقرار، وباستخدام هذه العناصر الإجرائية، تعزز الدبلوماسية الوقائية قدرتها على

[13] **Al-Khazandar, Sami Ibrahim, Preventive Prevention of Civil and International Conflicts (A Theoretical Framework), previous reference, p.72.**

تجنب النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتسهم في بناء علاقات تعاونية قائمة على الثقة والتفاهم بين الدول[14].

أ. تدبير بناء الثقة: تهدف إلى تعزيز الثقة والتفاهم بين الأطراف المعنية من خلال تبادل المعلومات والتواصل الدبلوماسي المستمر. يتم تنفيذ هذه التدابير من خلال مشاركة الدول في المفاوضات والمؤتمرات الدولية وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث تقوم الدول فيما بينها بإجراءات اتجاه بعضها البعض للإعراب عن نواياها الطيبة، وعن رغبتها في دعم، علاقاتها، وتتجلى هذه الإجراءات أساساً في النقاط التالية:

- تبادل الخبرات والبعثات العسكرية بصفة منتظمة.
- إنشاء مراكز إقليمية لتقليل مخاطر النزاعات.
- تبادل المعلومات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية.
- إنشاء آليات رقابة على الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحظر الأسلحة النووية.
- دعم دور المنظمات الإقليمية في حلها للنزاعات الدولية[15].

ب. لجان تقصي الحقائق: تعمل هذه اللجان على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم تقارير مفصلة حول النزاعات المحتملة أو القائمة، كما تساعد هذه اللجان في فهم الأسباب الجذرية للنزاعات وتطبيق الحلول الوقائية المناسبة، حيث إنه حتى تكون الأمم المتحدة على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق، أي جميع المعلومات التي تحتاج إليها من الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على التطورات السياسية التي قد تؤدي إلى حدوث توترات خطيرة واللجوء إلى تقصي الحقائق، يكون إما بمبادرة من الأمين العام أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة، أو بناء على طلب أي دولة من الأمم المتحدة إرسال بعثة إلى أراضيها لتقصي الحقائق.

ج. آلية الإنذار المبكر: تهدف هذه الآلية إلى التعرف المبكر على علامات التوتر والتصعيد والنزاعات المحتملة، وتستند هذه الآلية على رصد مستمر وتحليل الأحداث وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية، ويمكن تعريف نظام الإنذار المبكر، في مجال النزاعات الدولية، بأنه شبكة للمعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات دولية، أو إمكانية وقوعها لكي تبني فيها على أساسها الإجراءات اللازمة للوقاية من الآثار السلبية التي تنجم عنها، ولو لم تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى التقليل من أهمية الإنذار المبكر، والحقيقة أن مجتمع المعلومات يقوم حالياً برصد وتحليل عدد كبير من العوامل، بالإضافة إلى المؤشرات التقليدية للصراعات المحتملة مثل التدهور السيء للأوضاع الاقتصادية والاتجاهات السكانية، ويرجع التعقيد المتزايد لعمليات جمع وتصنيف وتحليل البيانات، من أجل استجلاء الإنذار المبكر إلى الحاجة الماسة للاستجابة السريعة، والفعالة التي تعد من أهم المشاكل التي تعترض الإنذار المبكر، وفي السنوات الأخيرة، وجدت قضية الحصول على الإنذار المبكر، اهتمام كبير ليس فقط في إطار الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والحكومات بل من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي، ولكن مشكلة تحقيق استجابة سريعة وفعالة للإنذار المبكر لم تحظى بنفس الاهتمام[16].

[14] Nafaa, Hassan, The United Nations in Half a Century - A Study in the Development of International Organization Since 1945, World of Knowledge, Kuwait, 1995, pp.377-382.

[15] Ghali, Boutros, The Peace Agenda, Report of the Secretary-General of the United Nations for the year 1992, previous reference.

[16] Mudallal, Hafnawi, Preventive Diplomacy to Maintain International Peace and Security, Previous reference, p.103.

د. الانتشار الوقائي: يتعلق هذا العنصر بنشر القوات الدولية أو القوات الدبلوماسية في المناطق المحتملة لنشوب النزاعات، بهدف الوقاية منها وتهدئة التوتر وتعزيز الاستقرار، وعادةً ما يتم نشر قوات حفظ السلام عقب حدوث الاضطرابات والحروب الأهلية ونزاعات الحدود، الشيء الذي يجعلها ذات نسق قليل مقارنةً بما لو أنها وضعت قبل اندلاع النزاع أصلاً ولهذا اقترح الأمين العام الأممي في أجندة السلام أن ترسل قوات حفظ السلام الأممية ليس بعد اندلاع النزاع وإنما بمجرد ظهور المعالم الأولى للنزاع، وهذا النشر لا يتم عادةً إلا عندما تطلب دولة ما أو أطراف النزاع، ولهذه العملية جملة من النتائج الإيجابية نخص بالذكر منها ما يلي:

- حماية دولة تواجه تهديد دولة أخرى.
- إعطاء إحساس بالأمان وتهيئة الظروف للتفاوض.
- في النزاعات الحدودية وجود القوة يبعد شيخ الحرب والاعتداء.
- تسهيل عملية نقل المساعدات وتوزيعها بعدالة ودون تحيز[17].

ومن جهةٍ ثانية فإن الانتشار الوقائي للقوات يواجه وللأسف كثيراً من العقبات السياسية، وبالعموم فإن مشهد العنف الفعلي بكل تبعاته المأسوية هو الذي يقنع أطراف الصراع والدول المحتمل أن تسهم بقوات ومجلس الأمن بجدوى ضرورة نشر قوات حفظ السلام.

هـ. المناطق المنزوعة السلاح: وهي كتدبير وقائي، تعني وجود مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بموافقة الطرفين باعتبارها وسيلة للفصل بين متحاربين محتملين، أو على جانب واحد من الحدود بناء على طلب أحد الطرفين من أجل إزالة أي ذريعة للهجوم.

5-أهداف الدبلوماسية الوقائية: من خلال تحليل أجندة السلام نجد أن الدبلوماسية الوقائية لها جملة من الأهداف تتضافر كلها في تحقيق السلام والحفاظ عليه والحد من النزاعات الدولية، ومن هذه الأهداف اكتشاف النزاعات في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر، بالإضافة إلى حل القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول بعملية النزاع، ومحاولة بناء السلام من خلال بذل جهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية، والعمل على حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلاً[18].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، كان لزاماً أن تكون هناك استراتيجية للدبلوماسية الوقائية، حيث إن العلاقات بين طرفي النزاع مقسمة إلى مراحل مختلفة وهي السلام الدائم، السلام المستقر، السلام غير المستقر، الأزمة، الحرب، ومرحلة ما بعد الحرب وسوف نتناول كلاً منها على حدى:

أولاً: السلام الدائم: هو نوع من السلام الذي يستمر على مدار فترة الصراع، حيث يستند إلى التعاون بين الدول على أساس قيم مشتركة ومصالح متوافقة بدرجة كبيرة، ويعتبر السلام الدائم أساساً قوياً للعلاقات السلمية بين الدول، وبتحقيق السلام الدائم، يتم تحقيق التعاون الأمثل بين الدول، حيث يتم بناء علاقات ثقة وتفاهم متبادلة، هذا ويعمل السلام الدائم على تعزيز الاستقرار والأمن الدولي، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الشعوب، وبشكل عام، يعد السلام الدائم هدفاً مهماً يسعى إليه المجتمع الدولي، حيث يعزز الاستقرار والتنمية والتعاون البناء بين الدول، مما يؤدي إلى عالم أكثر سلاماً وازدهاراً للجميع[19].

[17] Ghali, Boutros, The Peace Agenda, Report of the Secretary-General of the United Nations for the year 1992, previous reference.
[18] The previous reference.
[19] Lund, Michael, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, Trinity University, US Institute of Peace, Washington, 2006, p.9.

ثانياً: السلام المستقر: وهو حالة من العلاقات التي تحتوي على درجة توتر أعلى من السلام الدائم، ويتميز السلام المستقر بوجود علاقة اتصال حذر وتعاون محدود في بعض المجالات ضمن سياق شامل للاستقرار الوطني، قد تكون هناك اختلافات في القيم أو الأهداف وعدم وجود تعاون عسكري بين الأطراف المتعارضة، ولكن مع ذلك يتم حل النزاعات بطرق غير عنيفة وقابلة للتنبؤ إلى حد كبير، وتكون احتمالات نشوب حرب منخفضة، ومن الأمثلة على السلام المستقر فترة التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أواخر الستينيات، والعلاقات الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا، واتفاقية التسوية بين فلسطين و"الكيان الصهيوني" في عام 1994.

ويتضح من هذه الأمثلة أن الاستقرار في العلاقات ليس بالأمر السهل، وأنه في فترة السلام المستقر قد تظهر خلافات، ولكن يمكن حلها من خلال الوسائل الدبلوماسية أو السياسية؛ كما أن هنالك صعوبة في التمييز بين السلام المستقر والسلام الدائم إلى حد ما، حيث إن السلام المستقر يكون واضحاً في عدم انسجامه وعدم ترسّخه مثل السلام الدائم؛ ومن خلال تحليل السلام المستقر يمكن كشف بعض النقاط الحساسة التي يجب مراعاتها بين الأطراف المتنازعة، وذلك لفهم ما إذا كانت العلاقات تتجه نحو عدم الاستقرار[20].

ثالثاً: السلام غير المستقر: إذا لم تحل النزاعات، واستمر تصاعد التوترات، فإن الصراع قد يدخل بمرور الوقت مرحلة تعرف بالسلام غير المستقر، فهو وضع تتصاعد فيه حدة التوتر والشك بين الأطراف، ولكن مع غياب العنف أو عنف متفرق؛ ويسود السلام السلبي على عكس ما ورد في فترة السلام الدائم، لأنه على الرغم من عدم نشر القوات المسلحة أو عدم استخدامها، إلا أن كل الأطراف تنظر إلى بعضها بعضاً كأعداء، والعلاقة بين الولايات المتحدة وإيران في عام 1995 خير مثال على السلام غير المستقر، وفي هذه الفترة من السلام غير المستقر، يطلق على المبادرات التي تتخذ لنزع فتيل التوتر بالدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، والتي تتضمن أهدافها تقليل التوترات وحل النزاعات ونزع فتيل الصراعات ومنع حدوث الأزمات فإذا نجحت الجهود تختفي جميع التوترات[21].

رابعاً: الأزمة: إذا فشلت الدبلوماسية الوقائية في منع التوترات، فقد تتطور الأمور إلى مرحلة الأزمة بين الأطراف المتنازعة، وتتميز الأزمة بوجود مواجهات محمومة بين القوات المسلحة واحتمالية اندلاع الحرب تكون مرتفعة، وغالباً ما تتضمن الأزمة تهديدات ومواجهات عرضية بسيطة، ولكنها لا تصل إلى حد استخدام القوة الفعلية ذات الأهمية، ومن الأمثلة على الأزمات أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 وأزمة البوسنة في عام 1996، كما تطلق على المبادرات التي تتخذ خلال فترة الأزمة للتخفيف من التوتر اسم "دبلوماسية الأزمة" أو "إدارة الأزمة" والتي تهدف إلى احتواء الأزمات ووقف السلوك العنيف أو القسري[22].

خامساً: الحرب: في حالة عدم نجاح جهود دبلوماسية الأزمة، يمكن أن ينشأ العنف وقد يتطور الصراع إلى حرب، والحرب هي صراع مستمر بين قوات مسلحة منظمة، وقد تختلف شدتها من صراع ذو حدة منخفضة إلى فوضى مدنية إلى حرب ساخنة وشاملة، وعندما يتم استخدام العنف أو القوة المسلحة بشكل واضح، فإن الصراعات تكون عرضة بشكل كبير للتصاعد والتفاقم ويزداد شعور كل طرف بمبررات استخدام العنف لأن الطرف الآخر يستخدمه أيضاً؛ لذا يعتبر وضع حد للصراع المسلح أو الحرب أمراً مهماً بشكل خاص. ويتم استخدام مصطلح الحرب ليس فقط ليشمل

[20] Caldwell, Ray (former US Assistant Secretary of State), quoted in Michael Lund, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, Trinity University, US Institute of Peace, Washington, 2006, p.10.
[21] Mudallal, Hafnawi, Preventive Diplomacy to Maintain International Peace and Security, previous reference, p.111.
[22] The previous reference, p 112.

الصراعات الكبيرة مثل حرب فيتنام والحرب العالمية الثانية، ولكن أيضاً الحروب أو الصراعات الصغيرة مثل تلك التي وقعت في الشيشان عام 1995.

سادساً: ما بعد الحرب: بعد انتهاء الحرب، إذا تمكنت جهود صنع وفرض السلام من النجاح، سيتوقف القتال وتهدأ الصراعات، وقد يتم التوصل إلى وقف للقتال، مما يساهم في تقليل الصراعات واستعادة العلاقة من حالة الحرب إلى حالة أزمة؛ هذا وتُطلق على جهود منع تصعيد الصراع في هذه المرحلة مصطلح "حفظ السلام" أو "إنهاء الصراع"، وفي حال تم التوصل إلى تسوية، يمكن للأطراف بدء عملية صعبة لحل الصراع وبناء السلام ما بعد الصراع، ومن خلال مثل هذه الجهود، يمكن تقليل حدة التوترات والتوصل إلى نقطة يمكن فيها وصف العلاقة بأنها سلام مستقر أو دائم يمكن أن يكون هذا التغيير صعباً ولكنه ليس مستحيلاً[23].

وبشكل عام يمكن القول: إن للدبلوماسية الوقائية استراتيجيات عدة تلجأ إلى كل منها حسب وضع ودرجة الأزمة ويمكن إجمالها بالنقاط التالية[24]:

- استراتيجية التدخل الخفيف ودرء الأزمة المبتدئة.
- استراتيجية التدخل العميق وتطوير حسن الإدارة والحكم الرشيد.
- استراتيجيات الوقاية العملية.
- استراتيجيات الوقاية الهيكلية.

6-التطبيقات الفعلية للدبلوماسية الوقائية: يتم تطبيق الدبلوماسية الوقائية عبر العديد من الجهود والتدابير التي تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبما أن الدبلوماسية الوقائية ترتبط بالأمم المتحدة، فإن نجاحها يعتمد بشكل كبير على أدائها، حيث تمكنت الدبلوماسية الوقائية من احتواء العديد من الأزمات الدولية عبر التدخل السريع والتفاوض الدبلوماسي. ومع ذلك، تعترضها بعض الصعوبات والتحديات التي تعيق تحقيق أهدافها في بعض الحالات، وذلك بسبب عدم توافر الإرادة السياسية الدولية الكافية للتدخل وحل النزاعات.

هذا وتُعتبر الأمم المتحدة المسؤولة الرئيسية عن تنفيذ الدبلوماسية الوقائية والعمل على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، استناداً إلى تجاربها وجهودها، حيث تظهر فعالية تطبيق الدبلوماسية الوقائية ونجاحها في الحيلولة دون تفاقم بعض الأزمات الدولية؛ مثال على ذلك هو تكوين القوة الدولية للطوارئ بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال أزمة قناة السويس وما تبعه من عدوان ثلاثي على مصر في عام 1956، فقد تم تشكيل هذه القوة لوقف الأعمال العدوانية وتسوية الأزمة، كما تم استخدام الدبلوماسية الوقائية في عدة حالات أخرى مثل حرب تشرين في عام 1973 في مصر، حيث تم تشكيل قوة للطوارئ الدولية للتدخل ووقف النزاع بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (340) الصادر بتاريخ 1973/10/25م، والذي دعا إلى وقف فوري وتام لإطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها السابقة قبل نشوب الأزمة ثم توالت بعد ذلك عمليات تطبيق الدبلوماسية الوقائية لتشمل جميع بؤر النزاع في العالم على وجه التقريب[25].

بعد توسع نشاط الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة ليشمل العديد من الأزمات في مختلف الدول، نجد أنها اتخذت أشكالاً وصوراً متعددة تشمل هذه النشاطات التعاون مع المنظمات الإقليمية لحل النزاعات من خلال الاتصالات

[23] Lund, Michael, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, previous reference, p.11.
[24] Caldwell, Ray (former US Assistant Secretary of State), quoted in Michael Lund, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, previous reference, p.12.
[25] Abdul Hamid, Abdul Latif, Preventive Diplomacy and Crisis Management, previous reference, p.21.

المباشرة والمتكررة، وإيفاد مندوبين مشتركين إلى مناطق النزاع للمساعدة في إيجاد حلول مناسبة، بالإضافة إلى أنها تشمل الجهود توفير السلام عن طريق إرسال قوات أممية إلى مناطق النزاع، وتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين واللاجئين الناجمين عن النزاعات الداخلية المسلحة؛ كما يتم استخدام العقوبات الاقتصادية والقوة المباشرة عند الضرورة، كما حدث في حالة العراق. بالإضافة إلى ذلك، تُقدم المساعدة في تعزيز الديمقراطية من خلال إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات في بعض الدول بناءً على طلبها.

ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي فشلت فيها الأطراف المعنية في ممارسة الدبلوماسية الوقائية بشكل مطلوب، على الرغم من وجود مؤشرات وتحذيرات بقدوم وقت اندلاع النزاع. ومع ذلك، لم تتحرك الأطراف الدولية الفاعلة بشكل يذكر، وعندما تدخلوا، كان ذلك بطريقة متأخرة جداً أو محدودة وغير فعالة. كمثال، في حرب الخليج الأولى كانت هناك مؤشرات عديدة تشير إلى احتمالية اندلاع نزاع في المنطقة، ومع ذلك، لم تتحرك القوى الفاعلة لحل النزاع بسبب خططها للتدخل العسكري، وفيما يلي بعض من المؤشرات التي كانت تنبئ بقدوم النزاع[26]:

1- في منتصف الشهر السابع من عام 1990، رصدت المخابرات الأمريكية وجود قوات عراقية مع آلياتها العسكرية على الحدود مع الكويت.

2- اتهام العراق للكويت في الجامعة العربية بأنها قامت بخرق حصص الإنتاج التي حددتها "الأوبك" وسرقة النفط من أراضيه.

3- التهديدات العراقية باتخاذ تدابير فعالة إذا لم تستجب الكويت لمطالبها.

4- معرفة المخابرات الأمريكية ببرنامج التسلح العراقي.

على الرغم من هذه المؤشرات لم تتحرك أي جهة للحيلولة دون نشوب النزاع والتزم الجميع الصمت، الأمر الذي شجع العراق على اجتياح الكويت والتسبب باندلاع حرب الخليج الأولى.

وفي حالة رواندا أيضاً فشلت الجهود الدولية في ممارسة الدبلوماسية الوقائية بشكل فعال، فقد كان هنالك فرصتان لاحتواء النزاع ومنع انتشاره وتفاقمه، ولكن لم يتم اتخاذ إجراءات جدية لحماية السكان على الرغم من أن القادة الأفارقة علموا بخطة إبادة جماعية محتملة ضد "التوتسي" إلا أنهم لم يتخذوا إجراءات لمنعها، واكتفوا بتحذير من احتمالية تفجير الوضع في المنطقة، كما فشلت الجهود الدولية في احتواء النزاع عندما بدأت عمليات القتل الجماعي في العاصمة، حيث كان من الممكن آنذاك أن يتم احتواء النزاع قبل أن ينتشر ويتوسع ليشمل منطقة البحيرات الكبرى بأكملها[27].

من المهم أن نلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) يمنح الدول المتنازعة الحرية في اختيار وسائل التسوية المناسبة لمنازعاتها، وعلى الرغم من أن الدول تؤكد تمسكها بمبدأ حرية اختيار الوسائل السلمية لحل النزاعات، إلا أن ذلك لا يعني أنها ستستخدم الوسائل الدبلوماسية الوقائية بشكل فعال في جميع الحالات. وبما أن وسائل تسوية المنازعات الدولية، هي وسائل سياسية دبلوماسية أو قضائية وغرضها الحد من النزاعات، وحيث إنه قد اصطلح على تسميتها بالدبلوماسية الوقائية، فالمقصود بهذا النوع منها الدبلوماسية الوقائية هي الطرق القضائية، والتي تتم على

[26] Karam, Muhammad Al-Akhdar, Preventive Diplomacy between the Texts of the Charter and the Peace Agenda, previous reference, p.136.

[27] The previous reference, p.136-137.

أساس القانون الدولي، وتُعد قراراتها غير قابلة للاستئناف وملزمة لأطراف النزاع، وتشمل وسيلتان هما التحكيم الدولي والقضاء الدولي من خلال محكمة العدل الدولية[28].

أولاً: التحكيم الدولي: وهو عبارة عن عملية الفصل في نزاع ما من قبل شخص أو هيئة تلجأ إليه أو إليها الأطراف المتنازعة مع التزامهم وإقرارهم المسبق بتنفيذ القرار الصادر عن المحكم، ويجوز أن يكون التحكيم إجبارياً في حال كان الاتفاق عليه سابق لنشوب النزاع، وقد يكون اختيارياً في حال تم اللجوء إليه بصورة لاحقة على النزاع أو كنتيجة له؛ هذا ويعتبر التحكيم من أهم وأقدم وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية فهو لا يستخدم فقط لحل النزاعات السياسية بل يتم اللجوء إليه أيضاً لحل النزاعات التجارية ذات الطابع الدولي؛ ويتميز التحكيم بأنه يقوم على مبدأ الطواعية بمعنى أنه لا يتم اللجوء إليه إلا بناء على موافقة الأطراف المتنازعة المعنية، ويتم تنظيمه بموجب اتفاقية خاصة تشتمل على شروط تأسيسه ونظام عمله ويتم تحديد صلاحيات المحكم أو الهيئة المحكمة من قبل الأطراف المعنية، وذلك على ضوء الخلاف موضوع التحكيم وحيثياته ومجرياته، فالتحكيم يهدف إلى إيجاد حل لموضوع يتعلق بالخلافات بين طرفيين أو أكثر بواسطة محكمين يستمدون سلطتهم من العقد، وتعد القرارات الصادرة عنه ملزمة للأطراف المتنازعة، ولأنها كذلك نجد أن الدول تتجنب اللجوء إليه في النزاعات الدولية، وتحاول اللجوء إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية[29].

ثانياً: القضاء الدولي: القضاء الدولي يشترك مع التحكيم الدولي في عنصرين أساسيين هما اختيارية اللجوء إليهما والزامية القرارات الصادرة عنهما. ومع ذلك، هناك اختلافات بينهما في عدة نقاط، أحد هذه الاختلافات يكمن في تركيبة الهيئة المعنية بالتسوية ففي حالة التحكيم الدولي، يتم اختيار هيئة التحكيم من قبل الدول، أما في القضاء الدولي، فلا تخضع الهيئة القضائية لاختيار الدول، بل تخضع للإجراءات المعمول بها داخل المحكمة، وتعد محكمة العدل الدولية الهيئة الرائدة في هذا المجال على المستوى الدولي[30].

أما في حالة نشوء الخلافات والمنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن المفاوضات هي أول الوسائل الدبلوماسية التي يجب اتباعها وفقًا للمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة؛ كما أن محكمة العدل الدولية تعد الأداة القضائية الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة لحل جميع النزاعات الدولية، وتتألف المحكمة من خمسة عشر قاضياً مستقلاً، يتميزون بالكفاءة والمؤهلات العالية، ولا يشغلون أي منصب سياسي أو إداري ولا يمثلون دولهم؛ يتم انتخابهم بواسطة ترشيحهم من قبل الأمين العام لفترة تسع سنوات قابلة للتجديد، ويتم التصويت عليهم في الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا يمكن الاحتجاج بحق الفيتو عند ظهور النتيجة، وفي حالة التعادل في الأصوات يتم اختيار القاضي الأكبر سناً لشغل المنصب[31].

7-الصعوبات التي تواجه تطبيقات الدبلوماسية الوقائية: يواجه الأمين العام للأمم المتحدة ضغوطاً وانتقادات مستمرة تقيد فعالية عمله، حيث تسعى القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تقييد الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به عندما تتعارض مصالحها مع مصالح الدول الأخرى، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر على الأمين العام

[28] Misbah, Zayed Abdullah, Diplomacy, Dar Al-Jeel, first edition, Beirut, 1999, p.130.

[29] Nassar, William, International Law and Resorting to Arbitration, Arab Journal of Political Science, No. 81, Beirut, 2008, pp.93-94.

[30] Al-Ghafari, Ali Abdul-Qawi, Ancient and Contemporary Diplomacy, Al-Awael Publishing and Distribution, first edition, Damascus, 2002, p.129.

[31] The Previous reference, P 130.

جمع المعلومات اللازمة حول حالة ما، بالإضافة إلى أن حق النقض (الفيتو) يعرقل أي محاولة يقوم بها، فضلاً عن أن تحول الاقتصاد العالمي في عصر العولمة إلى اقتصاد مترابط أدى إلى تشتت وتعقيد مهامه[32].

لكن بعيداً عن السلطة التقديرية الموسعة، وضعت المادة (99) على الأمين العام سلطة ثقيلة يمكن أن تعصف بمصداقيته، فإذا قرر استعمال حقه وفق المادة المشار اليها، عندما يرى أن قضية معينة تشكل تهديداً محتملاً للأمن والسلم الدوليين، فإن إثارة انتباه مجلس الأمن يدل على مطالبته بالتدخل لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤدي إلى إيجاد حل لهذه القضية. وتبعاً لذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يقبل طلبه، وعليه يتأكد تقييمه ومصداقيته أو يرفض المجلس الطلب، وهو ما يعني عدم الاتفاق مع رؤيته حول جدية التهديد في قضية ما للأمن والسلم الدوليين؛ وتبعاً لذلك يفقد الأمين العام مصداقيته وقدرته على التحكم في المنازعات ويمكن أن يؤثر ذلك على علاقته المستقبلية بالدول، لذلك يجب أن يكون حذراً عندما لا تتوفر لديه الأدلة الكافية الواضحة والحقيقية على وجود خطر من عدمه، هذه الصعوبات تفسر عدم استناد الأمناء العامين المتعاقبين صراحة على أحكام المادة (99) إلا نادراً، لتخوفهم من عدم التحكم في النتائج التي سوف تترتب على مطالبتهم لمجلس الأمن الدولي بالانعقاد، وبالتالي أدى علمهم وإدراكهم وتقييمهم لمسؤولياتهم إلى خيارات أخرى بدلاً من تحمل مسؤولية التعامل مع مجلس يتعذر فيه اتخاذ القرار المطلوب[33].

هذا وتعترف أجهزة الأمم المتحدة نفسها بوجود صعوبات عديدة تعترض سبل التطبيق الفعال للدبلوماسية الوقائية، من ذلك يفهم أن ما تحقق في هذا الإطار لا يرتقي إلى مستوى الطموح المشروع في احتواء النزاعات وتفادي اندلاعها؛ حيث يذكر الأمين العام الأسبق "بطرس غالي" أن هناك صعوبات مؤكدة تتمثل في إيجاد الوحدات العسكرية والمدنية المطلوب إيفادها لبؤر النزاعات الهامة والعجز المالي الذي تعاني منه المنظمة، وما ينتج عنه من تقييد لحركتها ونشاطها، إضافة إلى ذلك، فإن الحكومات الوطنية تبدي تحفظاتها في وضع قواتها تحت إمرة الأمم المتحدة[34].

ويشير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي" في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي "ملحق لخطة السلام" بتاريخ 1995/1/25، إن العديد من النزاعات التي تحدث اليوم هي نزاعات داخلية تدور داخل الدولة الواحدة لأسباب دينية أو عرقية، وكثيراً ما يرافقها انهيار لمؤسسات الدولة وضعف في أجهزتها الأمنية والقضائية، مما يؤدي بالتالي إلى الشلل في السلطة والحكم ويجعل مهام حفظ السلام أكثر صعوبة وكلفة، وأشد عرضة للخطر؛ وفي جانب آخر من التقرير ذاته يرجع الأمين العام الأسبق، أسباب النزاعات القائمة لعوامل اقتصادية واجتماعية في المقام الأول، حيث يقول: "إن المجتمع الدولي لن يستطيع التعامل مع النزاعات الدولية الجديدة ما لم تستأصل الأسباب العميقة التي تؤدي لنشوبها، وهذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في معظمها تتعلق بالفقر والتخلف المستوطن، وضعف المؤسسات أو عدم وجودها بالأصل"[35].

[32] For more, see the report of former UN Secretary-General "Pérez de Cuplar" for the year 1982.

[33] Al-Hussein, Shukrani, Secretary-General and the Environmental Dimension, Arab Journal of Political Science, No. 62, Beirut, 2010, pp. 182-184.

[34] Karam, Muhammad Al-Akhdar, Preventive Diplomacy between the Texts of the Charter and the Peace Agenda, The Previous reference, P 135.

[35] For more, see the report of former Secretary-General Boutros Boutros-Ghali, annex to the 1995 peace plan.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-إن الدبلوماسية الوقائية تلعب دوراً حاسماً في منع نشوب الصراعات الدولية وتخفيف التوترات كما أنها تلعب دوراً هاماً في تحديد قوة الدولة وسياساتها ضمن إطار المجتمع الدولي. ولذلك، حددت الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية لتحقيق فعالية تطبيق الدبلوماسية الوقائية.

2-تتمتع الأمم المتحدة بصلاحيات واسعة في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وأحد أهم هذه الصلاحيات هي آلية الدبلوماسية الوقائية التي تم اللجوء إليها بغية منع تطور النزاعات إلى صراعات.

3-أحد أهم إجراءات تطبيق الدبلوماسية الوقائية هو بناء الثقة بين أطراف النزاع، حيث يعد بناء الثقة المتبادلة وحسن النوايا عاملاً أساسياً في منع اندلاع الصراعات من خلال تعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين الأطراف المتنازعة والذي يمكن من تقليل احتمالات حدوث الصراعات.

4-يتطلب التطبيق الفعال للدبلوماسية الوقائية معرفة دقيقة للحقائق والأسباب التي تؤدي إلى حدوث التوترات والصراعات، حيث إن فهم الأسباب الأساسية وتطورات الأحداث يمكن للأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات وقائية أو علاجية مبكرة لمنع حدوث الصراعات.

5-إن أهم أسباب فشل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف المرجوة من آلية الدبلوماسية الوقائية هي عدم التحرك عند ظهور المؤشرات والإنذار المبكر لاحتمال اندلاع نزاع مسلح وعنف

6-هناك صعوبات تعترض سبيل تطبيق الدبلوماسية الوقائية بشكل فعال، وتقوم الأمم المتحدة بتحديد هذه الصعوبات والسعي للتغلب عليها؛ وعلى الرغم من التحسينات في بعض الأزمات وتخفيف التوترات، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لتحقيق هدف الدبلوماسية الوقائية بشكل أكبر وأكثر فعالية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن الأمم المتحدة لا تزال الجهة الرئيسية للتعامل مع الأزمات الدولية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

التوصيات:

1-تصحيح وضعية الامم المتحدة، حيث أن ضعف مؤسساتها، من خلال رضوخها وخضوعها بصورة واضحة لرغبات وضغوط القطب الاوحد وأعوانه، جعلها أداة لإضفاء الشرعية على خياراته ومصالحه القومية وبالتالي يشكل هذا أحد أكبر العوائق التي تحول والتطبيق السليم والفعال للدبلوماسية الوقائية.

2-يجب تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال استجابة سريعة لمؤشرات الانذار المبكر واتخاذ إجراءات وقائية فورية عند وجود تهديد بحدوث أزمة، كما ينبغي أيضاً تفعيل الإجراءات الاقتصادية مثل فرض عقوبات أو تقديم حوافز، ونشر قوات ومراقبي الأمم المتحدة بشكل وقائي.

3-ينبغي توسيع المفاهيم المهددة للسلم والأمن الدوليين بناءً على التطورات التي شهدها النظام الدولي، حيث يجب اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على سباق التسلح المحموم ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

4-ينبغي أيضاً الأخذ بالاعتبار النزاعات الدولية الجديدة، والنزاعات داخل الدولة الواحدة التي تشكل أحد أهم التهديدات الحقيقة للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

References:

1. The report of former UN Secretary-General "Pérez de Cuplar" for the year 1982.
2. Ghali, Boutros, The Peace Agenda, Report of the Secretary-General of the United Nations for the year 1992.
3. The report of former Secretary-General Boutros Boutros-Ghali, annex to the 1995 peace plan.
4. Nafaa, Hassan, Reforming the United Nations, Center for Research and Political Studies, Cairo University, 1995.
5. Nafaa, Hassan, The United Nations in Half a Century - A Study in the Development of International Organization Since 1945, World of Knowledge, Kuwait, 1995.
6. Excerpts from the annual report of the Secretary-General of the United Nations for 1998.
7. Misbah, Zayed Abdullah, Diplomacy, Dar Al-Jeel, first edition, Beirut, 1999.
8. Abdul Hamid, Abdul Latif, Preventive Diplomacy and Crisis Management, Journal of Political Research, third issue, Sana'a, 1999.
9. Al-Ghafari, Ali Abdul-Qawi, Ancient and Contemporary Diplomacy, Al-Awael Publishing and Distribution, first edition, Damascus, 2002.
10. Lund, Michael, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, Trinity University, US Institute of Peace, Washington, 2006.
11. Caldwell, Ray (former US Assistant Secretary of State), quoted in Michael Lund, Preventing Violent Conflict - Conflict Analysis, Trinity University, US Institute of Peace, Washington, 2006.
12. Karam, Muhammad Al-Akhdar, Preventive Diplomacy between the Texts of the Charter and the Peace Agenda, Arab Journal of Political Science, Arab Association for Political Science, No. 41, Beirut, 2007.
13. Nassar, William, International Law and Resorting to Arbitration, Arab Journal of Political Science, No. 81, Beirut, 2008.
14. Al-Hazzat, Muhammad, Lectures on the History of Contemporary International Relations, Al-Massa Press, Morocco, 2009.
15. Al-Hussein, Shukrani, Secretary-General and the Environmental Dimension, Arab Journal of Political Science, No. 62, Beirut, 2010.
16. Al-Khazandar, Sami Ibrahim, Preventive Prevention of Civil and International Conflicts (A Theoretical Framework), Arab Journal of Political Science, No. 32, 2011.
17. Mudallal, Hafnawi, Preventive Diplomacy to Maintain International Peace and Security, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Kheidar University, Algeria, 2012.
18. Dana Ali Saleh Al-Barzanji, The impact of information and communications Technology on diplomatic structures and practices, International Political Journal, 2020.
19. Shannon, Qusay Mijbel, Diplomacy is a Tool for Achieving International Peace and Security, Maysan Journal of Academic Studies, Volume 22, Issue 46, 2023.